



unicef | for every child

THE LANCET

أي مستقبل لأطفال العالم؟ لجنة مشتركة بين منظمة الصحة العالمية



ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ومجلة ذي لانست

Helen Clark*, Awa Marie Coll-Seck*, Anshu Banerjee, Stefan Peterson, Sarah L Dalglish, Shanthi Ameratunga, Dina Balabanova, Maharaj Kishan Bhan†, Zulfiqar A Bhutta, John Borrazzo, Mariam Claeson, Tanya Doherty, Fadi El-Jardali, Asha S George, Angela Gichaga, Lu Gram, David B Hipgrave, Aku Kwamie, Qingyue Meng, Raúl Mercer, Sunita Narain, Jesca Nsungwa-Sabiiti, Adesola O Olumide, David Osrin, Timothy Powell-Jackson, Kumanan Rasanathan, Imran Rasul, Papaarangi Reid, Jennifer Requejo, Sarah S Rohde, Nigel Rollins, Magali Romedenne, Harshpal Singh Sachdev, Rana Saleh, Yusra R Shawar, Jeremy Shiffman, Jonathon Simon, Peter D Sly, Karin Stenberg, Mark Tomlinson, Rajani R Ved, Anthony Costello

ملخص تنفيذي

على الرغم من التحسينات الهائلة المحققة في معدلات البقاء وفي مجالي التغذية والتعليم خلال العقود الأخيرة، يواجه أطفال اليوم مستقبلاً يشوبه الغموض. فتغير المناخ والتدهور البيئي وهجرة السكان والنزاعات وتفشي عدم المساواة والممارسات التجارية المحففة، جميعها تهدد صحة الأطفال ومستقبلهم في بلدان العالم كافة. وفي عام 2015، اتفقت بلدان العالم على أهداف التنمية المستدامة، غير أن القليل منها فقط استطاع أن يحرز تقدماً صوب تحقيقها بعد مرور ما يقرب من 5 سنوات. وتعرض هذه اللجنة مبررات وضع الأطفال منذ ولادتهم وحتى بلوغهم الثامنة عشر في صميم أهداف التنمية المستدامة: أي في صلب مفهوم الاستدامة ومساينا الإنسانية المشتركة. وفي سبيل ذلك، يتعين على الحكومات أن تعزز الائتلافات بين القطاعات وتسخرها للتغلب على الضغوط البيئية والتجارية من أجل ضمان حصول الأطفال على حقوقهم واستحقاقاتهم اليوم وتهيئة كوكب ملائم للعيش في السنوات القادمة.

Published Online
February 18, 2020
[https://doi.org/10.1016/S0140-6736\(19\)32540-1](https://doi.org/10.1016/S0140-6736(19)32540-1)

*Commission co-chairs

†Dr Bhan died in January, 2020

The Helen Clark Foundation, Auckland, New Zealand (H Clark MA); Partnership for Maternal Newborn & Child Health, Geneva, Switzerland (H Clark); Senegal Presidency, Dakar, Senegal (A M Coll-Seck MD); Department of Maternal Newborn Child and Adolescent Health (A Banerjee MD, N Rollins MD, J Simon DSc), Department of Health Systems Governance and Financing, WHO, Geneva, Switzerland (K Stenberg MSc); Health Division (S Peterson MD, D B Hipgrave PhD, J Requejo PhD), HIV, Data, and Analytics Division UNICEF, New York, NY, USA (J Requejo); Department of International Health, Johns Hopkins School of Public Health, Baltimore, MD, USA (S L Dalglish PhD, Y R Shawar PhD, Prof J Shiffman PhD); School of Population Health, University of Auckland, Auckland, New Zealand (Prof S Ameratunga MBChB, P Reid MBChB); Department of Global Health and Development, London School of Hygiene and Tropical Medicine, London, UK (D Balabanova PhD, T Powell-Jackson PhD); Health Systems Transformation Platform, Tata Trusts, Mumbai, India (M K Bhan MD); Centre for Global Child Health, Hospital for

الاستثمار في صحة الأطفال لحصد مكاسب مدى الحياة، تشترك فيها الأجيال، وتشمل المنافع الاقتصادية

هناك أدلة قاطعة على أن الاستثمار المبكر في صحة الأطفال وتعليمهم ونموهم ينطوي على فوائد تمتد طوال حياتهم وحيات أطفالهم من بعدهم والمجتمع ككل. فالمجتمعات الناجحة هي المجتمعات التي تستثمر في أطفالها وتحمي حقوقهم، كما يتجلى ذلك في البلدان التي اتخذت تدابير صحية واقتصادية موفقة خلال العقود القليلة الماضية. ومع ذلك، ما زال العديد من السياسيين يتوانون عن إيلاء الأولوية للاستثمار في الأطفال، ولا يرونه ركيزة للتحسينات الاجتماعية الأوسع نطاقاً. وحتى في البلدان الغنية، يعاني العديد من الأطفال من الجوع أو الفقر المدقع، لاسيما أولئك الذين ينتمون إلى الفئات الاجتماعية المهمشة، بما فيها السكان الأصليون والأقليات العرقية. وفي كثير من الأحيان، تُهمل إمكانات الأطفال الذين يعانون قصوراً في النمو، مما يحد من مساهماتهم في المجتمع. وبالإضافة إلى ذلك، ينشأ الملايين من الأطفال وهم يحملون ندوب الحروب أو انعدام الأمن، كما يُحرمون من أبسط الخدمات المتصلة بصحتهم وتعليمهم ونموهم. إن صناع القرار بحاجة إلى رؤية طويلة الأمد. وكما ترسي الصحة والتغذية الجيدتان خلال فترة ما قبل الولادة

Sick Children, Toronto, ON, Canada (Prof Z A Bhutta PhD); Global Financing Facility, World Bank, Washington, DC, USA (J Borrazzo PhD, M Claeson MD); Health Systems Research Unit, South African Medical Research Council, Cape Town, South Africa (Prof T Doherty PhD, S S Rohde MPH); Department of Health Management and Policy, (Prof F El-Jardali PhD) Knowledge to Policy Center American University of Beirut, Beirut, Lebanon (Prof F El-Jardali, R Saleh MPH); School of Public Health, University of Western Cape, Bellville, South Africa (Prof A S George DPhil); Financing Alliance for Health, Nairobi, Kenya (A Gichaga MBChB); Institute for Global Health (L Gram PhD, Prof D Osrin MRCPCH), Department of Economics, (Prof I Rasul PhD) University College London, London, UK (Prof A Costello FMedSci); Health Policy and Systems Research Consultant, Accra, Ghana (A Kwamie PhD); China Center for Health Development Studies, Peking University, Beijing, China (Prof Q Meng PhD); Program of Social Sciences and Health, Latin American School of Social Sciences, Buenos Aires, Argentina (R Mercer MD); Centre for Science and Environment, New Delhi, India (S Narain BA); Department of Maternal and Child Health, Uganda Ministry of Health, Kampala, Uganda (J Nsungwa-Sabiiti PhD); Institute of Child Health, University of Ibadan, Ibadan, Nigeria (A O Olumide FWACP); Department of Health Systems, WHO, Phnom Penh, Cambodia (K Rasanathan FAFPHM); West and Central Regional Office, UNICEF, Dakar, Senegal (M Romedenne MPH); Pediatrics and Clinical Epidemiology, Sitaram Bhatia Institute of Science and Research, New Delhi, India (Prof H Singh Sachdev MD); Children's Health and Environment Program, The University of Queensland, Brisbane, QLD, Australia (Prof P D Sly MD); Institute for Life Course Health Research, Department of Global Health, Stellenbosch University, Stellenbosch, South Africa (Prof M Tomlinson PhD); and National Health Systems

والسنوات الأولى من العمر الأساس لحياة صحية، فإن مهارات التعلم والمهارات الاجتماعية التي نكتسبها في سن مبكرة توفر الأساس اللازم للنمو في المستقبل وتدعم إرساء نظام سياسي واقتصادي وطني قوي. ويجب منح الأولوية القصوى لتوفير خدمات عالية الجودة، مقترنة بتغطية صحية شاملة. ومن المتوقع أن تكون فوائد الاستثمار في الأطفال هائلة، علماً أن التكاليف معقولة جداً، إذ يشير تحليل لأهداف التنمية المستدامة إلى وجود فجوة في التمويل بقيمة 195 دولاراً أمريكياً للشخص الواحد. ولضمان النهوض بالتنمية الاقتصادية والبشرية، يجب على كل حكومة أن تنظر في سبل تعبئة التمويل باستخدام أدوات تساعد أفقر الشرائح السكانية على معالجة هذه الفجوة بالنسبة للأطفال، وتأطير هذه الأدوات باعتبارها أهم استثمار يمكن لأي مجتمع أن يقدمه. بيد أن الاستثمارات لا تنحصر في الأموال، فمشاركة المواطنين والعمل المجتمعي، بما في ذلك أصوات الأطفال أنفسهم، يعتبران من عوامل التغيير القوية التي يجب حشدتها من أجل بلوغ أهداف التنمية المستدامة. ويجب أن تؤدي الحركات الاجتماعية دوراً تحويلياً من خلال المطالبة بالحقوق التي تحتاج إليها المجتمعات المحلية لرعاية الأطفال وسدّ حاجات الأسر.

يقع على عاتق الحكومة واجب الرعاية والحماية في جميع القطاعات

إن البلدان التي تدعم الأجيال القادمة تمنح أولوية قصوى لضمان تلبية جميع احتياجات الأطفال، وذلك من خلال منح استحقاقات مثل الإجازة الوالدية المدفوعة الأجر، والرعاية الصحية الأولية المجانية في مكان تقديم الخدمة، والحصول على الأغذية الصحية بكميات كافية، والتعليم الممول أو المدعوم من الدولة، وغيرها من تدابير الحماية الاجتماعية. وتحرص هذه البلدان على أن يتعرّج الأطفال في بيئات آمنة وصحية يتوفر فيها ماء وهواء نظيف وأماكن آمنة للعب. كما تحترم هذه البلدان المساواة في الحقوق بين الفتيات والفتيان وذوي الهويات الجنسية غير النمطية. ويولي صانعو السياسات في هذه البلدان الاهتمام لأثر جميع السياسات على الأطفال كافة، لاسيما أولئك الذين يعيشون في الأسر الفقيرة والفئات السكانية المهمشة، بدءاً من ضمان تسجيل المواليد ليتسنى للحكومة توفير الرعاية للأطفال طوال حياتهم، ومساعدتهم على أن يصبحوا مواطنين بالغين عاملين ومنتجين. كما أن حقوق الأطفال واستحقاقاتهم منصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل التي صادقت عليها جميع البلدان، باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية. وقد توفر البلدان هذه الاستحقاقات بطرق مختلفة، غير أن إعمالها يمثل السبيل الوحيد أمام البلدان لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتصلة بصحة الأطفال ورفاهيتهم، ويتطلب بالتالي اتخاذ إجراءات عامة حاسمة وقوية. ونظراً لأن منشأ الأخطار التي تهدد صحة الطفل وعافيته قد تصدر من جميع القطاعات، فلا بد من اتباع نهج متعدد القطاعات لضمان بقاء الأطفال والمراهقين على قيد الحياة وازدهارهم اليوم وغداً، منذ ولادتهم وحتى بلوغهم سن الثامنة عشر. ولابد من الاستثمار في قطاعات غير الصحة والتعليم - كالإسكان مثلاً - من أجل التصدي للأخطار الكبرى التي تهدد صحة الطفل وعافيته. ولابد من التزام سياسي على المستوى التنفيذي لتحقيق التنسيق عبر القطاعات والاستفادة من أوجه التآزر بينها طوال مدة الحياة، مع ضمان التغطية الصحية الشاملة؛ والتغذية الجيدة والأمن الغذائي للجميع؛ والتخطيط العمراني المدروس؛

والسكن والنقل الأمين وبتكلفة معقولة؛ والطاقة النظيفة للجميع؛ وسياسات الرعاية الاجتماعية المنصفة. ويمكن أن يتخذ تصريف الشؤون المتعدد القطاعات أشكالاً مختلفة من بلد إلى آخر، ولكنه يتطلب شراكات استراتيجية وتنسيقاً على مستوى مجلس الوزراء بين مختلف الوزارات وإدارة شركاء مختلفين تُسند إلى كل منهم أدوار واضحة، بما في ذلك إلى الجهات الفاعلة غير الدول وكيانات القطاع الخاص. ويجب على رؤساء الدول أو رؤساء الوزراء أن يعينوا وزارة مشتركة داخل الحكومة، أو ما يعادلها، للاضطلاع بالأعمال المتعلقة بالسياسات المناصرة للأطفال وإعداد ميزانيتها على أساس مشترك، والتماس مساعدة منسقة من الجهات أصحاب المصلحة العالمية التي تقدم دعماً مشتركاً وغير فعال في الوقت الحاضر.

Resource Centre, New Delhi, India (R R Ved MPH)
Correspondence to: Prof Anthony Costello, Office of the Vice-Provost, University College London, London WC1H 9BT, UK
anthony.costello@ucl.ac.uk

قياس كيفية ازدهار الأطفال في الوقت الحاضر، والتأثير المدمر لانبعاثات غازات الدفيئة في البلدان على مستقبلهم

تسجل البلدان الغنية عموماً نتائج أفضل في مجالي صحة الطفل ونموه، غير أن انبعاثاتها الماضية والحالية من غازات الدفيئة تهدد حياة جميع الأطفال. إن الضرر الواسع النطاق الذي يلحق بالبيئة في الوقت الراهن يهدد مستقبل الأطفال على كوكبنا الذي يشكّل موطنهم الوحيد. ونتيجة لذلك، فإن فهمنا للتقدم المحرز في مجال صحة الطفل ورفاهيته يجب أن يمنح الأولوية لتدابير الاستدامة والإنصاف الإيكولوجيين بهدف ضمان حمايتنا لجميع الأطفال، بمن فيهم الأكثر ضعفاً. وقد أجرينا تقييماً لجدوى رصد التقدم الذي تحرزه البلدان من خلال رسم مقطع وصفي عن ازدهار الأطفال ومستقبلهم، أعدت على أساس مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالبقاء والنماء، واستندت إلى تقارير 180 بلداً عن هذه المؤشرات، بما يشمل التهديدات المستقبلية لرفاهية الأطفال استناداً إلى بيانات انبعاثات غازات الدفيئة في كل بلد. واستكملنا المخطط كذلك بعدد من القياسات الحالية في مجال الإنصاف الاقتصادي. وتبين في المحصلة أن الطريق لا يزال طويلاً أمام أشد البلدان فقراً كي تتمكن من تعزيز قدرة أطفالها على العيش في حالة صحية جيدة، في حين أن البلدان الأكثر ثراءً تهدد مستقبل جميع الأطفال نتيجة التلوث الكربوني، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى تغيير جامع في المناخ وكرثة بيئية ماحقة. ولم يتمكن أي بلد من تحقيق نتائج جيدة فيما يتعلق بالقياسات الثلاثة معاً المتصلة بازدهار الطفل والاستدامة والإنصاف.

وتوفر مؤشرات أهداف التنمية المستدامة بالفعل أساساً قوياً لرصد التقدم المحرز. غير أننا لم نعثر إلا على القليل جداً من البيانات القطرية المتصلة بالمؤشرات المستخدمة لتتبع صحة الطفل ورفاهيته، على الرغم من موافقة جميع البلدان على جمعها. ويدل ذلك على الحاجة إلى تعزيز الاستثمارات في رصد أهداف التنمية المستدامة بشكل كبير لسد الفجوات الواسعة في البيانات المتصلة بالمؤشرات الرئيسية (يبلغ أقل من 50% من البلدان عن بيانات فيما يتصل بالعديد من المؤشرات)، وإتاحة التصنيف اللازم للبيانات على الصعيد دون الوطني إذا كانت الحكومات ترغب في الرصد

والاستعراض واتخاذ ما يلزم من إجراءات. ولضمان نمو أطفالنا وازدهارهم، لا بد أن تتوفر لدينا بيانات سكانية آنية ودقيقة عن الصحة، والتغذية، والوصول إلى التعليم والأداء التعليمي، والإسكان، والأمن البيئي، وغير ذلك من الاستحقاقات. ولا بد في هذا الصدد من تسخير آليات مساءلة المواطنين لسد فجوات البيانات. كما نقترح إعداد لوحات متابعة قطرية سهلة الاستخدام لتقييم الآثار على رفاهية الأطفال والتنمية المستدامة. ونظراً لضرورة القيام بعمل عاجل في هذا الشأن، يجب أن يشكل تقديم تقارير منتظمة عن أهداف التنمية المستدامة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ركيزة أنشطة تعبوية قوية للعمل من أجل الأطفال في جميع أنحاء العالم.

اعتماد بروتوكول جديد لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل لوضع ضوابط تحمي الأطفال من الأضرار التجارية

على الرغم من أننا ندرك الدور الذي تؤديه الشركات التجارية في خلق الثروة وفرص العمل، إلا أن دافع الربح الذي يحفز القطاع التجاري يترتب عليه العديد من التهديدات لصحة الطفل ورفاهيته، لاسيما الأضرار البيئية الناجمة عن ضعف تنظيم القطاع. وعلى المدى القريب، يتعرّض الأطفال في مختلف أنحاء العالم بشدة لإعلانات الشركات التجارية التي تستخدم أساليب تسويقية تستغل ضعف الإدراكي وتسوق منتجات يمكن أن تلحق الضرر بصحتهم ورفاهيتهم. وتحقق الشركات أرباحاً ضخمة من بيع المنتجات إلى الأطفال مباشرة والترويج لسلع مسببة للإدمان أو غير صحية، بما في ذلك الأطعمة السريعة، والمشروبات المحلاة بالسكر، والكحول، والتبغ، التي تعتبر كلها أسباب رئيسية للأمراض غير السارية. وعلى الرغم من أن تعرض الأطفال الكبير والمنتامي للإنترنت قد تكون له فوائد من حيث الوصول إلى المعلومات والدعم الاجتماعي، إلا أنه يُعرّضهم أيضاً للاستغلال والتتمر والقمار والاستمالة من جانب المجرمين والمعتدين جنسياً. ويعد التنظيم الذاتي للصناعة غير فعال، كما أن الأطر العالمية الحالية ليست كافية. ولا بد من اتباع نهج أكثر صرامة وأكثر شمولاً في مجال التنظيم. وفي هذا الصدد، ندعو إلى وضع بروتوكول اختياري لاتفاقية حقوق الطفل (أي عنصر إضافي للمعاهدة يجب أن يُصدّق عليه بشكل مستقل) بهدف حماية الأطفال من الأضرار الناجمة عن تسويق التبغ والكحول وبدائل حليب الأم والمشروبات المحلاة بالسكر والقمار، والأضرار المحتملة لوسائل الإعلام الاجتماعية، والاستخدام غير اللائق لبياناتهم الشخصية. ويمكن للبلدان التي اضطلعت بدور رائد في حماية الأطفال من أضرار التسويق التجاري، بدعم من المجتمع المدني، أن تدعم إعداد بروتوكول لاعتماده من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، ليوفر الزخم اللازم لضمان المزيد من الحماية القانونية والدستورية للأطفال على المستوى الوطني.

إن الأطفال والشباب مفعمون بالنشاط والأفكار والأمل في المستقبل، كما يملؤهم الغضب من الحالة التي وصل إليها العالم. ويخرج أطفال المدارس والشباب في جميع أنحاء العالم في احتجاجات على الأخطار البيئية الناجمة عن

اقتصادات الوقود الأحفوري. ويجب أن نجد سبلاً أفضل لإعطاء صدى أكبر لأصواتهم وتعزيز مهاراتهم من أجل ضمان مستقبل مستدام وصحي لوكبنا. وتستدعي أهداف التنمية المستدامة من الحكومات أن تضع الأطفال في صميم خططها في سبيل معالجة هذه الأزمة. وتقدم هذه اللجنة توصيات إيجابية ومتفائلة، ولكن لم يعد لدينا وقت نضيعه، ولا عذر لنا إن أخفقنا. فقد أصبح إرساء حركة عالمية جديدة من أجل صحة الأطفال والمراهقين ضرورة ملحة في عالمنا اليوم.